السودان - جرائم حرب ضد التعليم

تدمير ممنهج لمستقبل جيل

يوثق هذا التقرير الانتهاكات الممنهجة التي استهدفت قطاع التعليم في السودان التي ارتكبتها قوات سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها

من 15 أبريل 2023 إلى 15 فبراير 2025

مقدمو التقرير:

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الخبراء والمتخصيين بحقوق الإنسان، يمثلون العديد من التحالفات والمنظمات السودانية والإقليمية والدولية، إضافة لعدد من الباحثين في مجال الرصد والتوثيق، وفق المعايير المعنية والمرعية في إعداد التقارير الحقوقية، وتوثيق حالة حقوق الإنسان، وبما يشمل رصد وتوثيق جملة الإنتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإسان والقانون الدولي الإنساني.

وقد تم إعداد التقرير في إطار التزام ووفاء المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني السوداينة، بمسئولياتها وولايتها المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالسودان. وقد تم تفعيل التقرير مع كافة الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، في إطار التفاعل مع مختلف الآليات الدولية المتاحة والممكنة، ولتعزيز دورها وإسهاماتها في حماية حقوق الإنسان، وإنهاء المعاناة الإنسانية، وتحقيق المساءلة الجنائية الدولية عن كافة الإنتهاكات والتجاوزات والجرائم غير الإنسانية وجرائم الحرب المرتبكبة في السودان.

السودان - جرائم حرب ضد التعليم
تدميـر ممنهج لمستقبل جيـــل

يوثق هذا التقرير الانتهاكات الممنهجة التي استهدفت قطاع التعليم في السودان التي ارتكبتها قوات سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها خلال الفترة من (15 أبريل 2023 إلى 15 فبراير 2025)

الفهرس

الملخص التنفيذي 6
الخلفية 8
المنهجية 13
تحديد المسئولية 14
التوصيف القانوني 16
أنماط الانتهاكات 19
أمثلة على الهجمات على التعليم 29
الاستنتاجات 31
التوصيات 33

السودان

جرائم حرب ضد التعليـــــــــم

تدمير ممنهج لمستقبل جيل

726
هجوماً على المؤسسات التعليمية

136
غارة جوية على مؤسسات تعليمية

214
مؤسسة تعليمية تضررت كلياً

315
مؤسسة تعليمية تضررت جزئياً

950
منشأة تحولت الى ثكنات عسكرية او مراكز اعتقال

2000
طالب ومعلم تعرضوا للقتل او الاصابة او الاختطاف

11 مليون
مليون طفل محروم من التعليم

10300
مدرسة متضـررة

3.5 مليون
شخص نـــازح داخلياً

الملخص التنفيذي

شهد السودان، منذ اندلاع الصراع في أبريل 2023، تدهوراً حاداً في حالة حقوق الإنسان، حيث ارتكبت سلطات بورتسودان العسكرية بشكل خاص، انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، بما في ذلك القتل العشوائي، والتعذيب، والاغتصاب، والتهجير القسري، واستهداف البنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والمنشآت التعليمية. وتشير البيانات الموثقة في هذا التقرير إلى وقوع مجازر وحشية ضد المدنيين، خاصة في المناطق التي تشهد اشتباكات عنيفة، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة. وتؤكد هذه الانتهاكات بأن الصراع في السودان يتجاوز مجرد نزاع مسلح، ليصل إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

يشهد السودان أزمة تعليمية كارثية وانهيار شبة كامل لمنظومة التعليم مع استمرار النزاع المسلح الذي يقترب من دخول عامه الثالث، حيث وثق هذا التقرير من الهجمات ما لا يقل عن (٧٢٦) هجومًا على المؤسسات التعليمية ارتكبتها قوات سلطات برتسودان العسكرية بقيادة عبدالفتاح البرهان والمليشيات المتحالفة معها ، حيث بلغت عدد الهجمات الجوية على المؤسسات التعليمية (١٣٦) غارة جوية منها عدد (٤٩)هجومًا على مؤسسات التعليم العالي كما تعرضت عدد (٦١) للقصف المدفعي وقد استخدمت الأسلحة المتفجرة نتيجة القصف الجوي في حوالي ثلث الهجمات على التعليم، مما أدى إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات و تضررت عدد (٢١٤) مؤسسه تعليمية (مدارس –معاهد – جامعات) كليا (٣١٥) مؤسسة تعليمية (مدارس –معاهد – جامعات) جزئياً ، وحولت عدد (٩٥٠) منشآت تعليمية (مدارس –معاهد – جامعات) إلى ثكنات عسكرية أو مراكز اعتقال أو مخازن للأسلحة ، مما أسفر عن سقوط ضحايا بين الطلاب والمعلمين، وقد أسفرت هذه الهجمات عن مقتل وإصابة واختطاف واعتقال أكثر من (٢٠٠٠) طالب ومعلم وحرمان الطلاب من حقهم في التعليم الآمن ، وقد أدى هذا الوضع إلى تآكل قيمة مرتبات المعلمين وتناقص قوتها الشرائية، مما أثر على الوضع الاقتصادي للمعلمين ودفعهم للنزوح. كما تسببت الحرب في تفاقم معاناة المواطنين والمعلمين على حد سواء، واضطر الكثير منهم للنزوح المتكرر فقد تم حرمان حوالي (11 مليون طفل سوداني من التعليم) بينهم 3.6 ملايين يواجهون خطر العودة إلى الأمية بسبب الانقطاع الطويل عن الدراسة مما يعرضهم لخطر العودة إلى الأمية، وخاصة الأطفال في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي. وقد أدى هذا الانقطاع الطويل عن الدراسة إلى تراجع مستوى التعليم، وزيادة نسبة التسرب المدرسي، وتفاقم مشكلة عمالة الأطفال والزواج المبكر، كما تم تعطيل عمل الالاف المعلمين وعدم

صرف مرتباتهم فضلاً عن الآثار النفسية الوخيمة التي خلفتها هذه الهجمات على الطلاب، وقد تأثرت (٨) من ولايات السودان الثماني عشرة، منها مناطق الخرطوم وكردفان ودارفور بتلك الهجمات ، مما أدّى إلى اضطرابات كبيرة وتعليق الخدمات التعليمية إلى أجل غير مسمى في جميع الولايات المتضررة، وقد تخلّى 6.4 مليون طفل مُسجّلين في المدارس في هذه الولايات عن تعليمهم، وتأثرت حوالي (١٠٣٠٠) مدرسة بنسبة تزيد عن ٥٠٪ من اجمالي المدارس في السودان بشكل مباشر اثر الهجمات المستمرة أو أُغلقت قسرًا. بالإضافة إلى ذلك، نزح أكثر من ثلاثة مليون ونصف شخصًا داخليًا منذ بداية النزاع بينهم اكثر من مليون طفل في سن المدرسة نزحوا داخليًا، حيث وثقنا عدد (١٩٣) مدرسة تعمل كملاجئ طارئة للسكان النازحين وقد لوحظ أيضًا زيادة في استخدام المدارس والجامعات عسكريًا في عامي 2023 و2024، حيث تم استخدامها كقواعد أو ثكنات أو مخازن للأسلحة المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية وتدمير وإلحاق أضرار بمئات المنشآت التعليمية، مما أدى إلى إغلاقها المؤقت أو الدائم وفقدان شهور من التعلم.

وتسببت هذه الهجمات في تعطيل العملية التعليمية بشكل كامل، ، وتفاقم الأزمة الإنسانية في السودان وتضررت العديد من المدن السودانية بشكل كبير من هذه الهجمات، حيث تعرضت مئات المدارس للاستهداف بالأسلحة المتفجرة واستُهدف الطلاب والمعلمين بالقتل والإصابة والاختطاف والاعتقال. وقد استهدفت الهجمات على التعليم النساء والفتيات بشكل خاص، حيث تم استهدافهن في محاولة لمنعهن من الحصول على التعليم. كما كشفت الأمم المتحدة عن أرقام مفزعة للوضع الإنساني في السودان، حيث أشارت إلى أن الحرب الدائرة في البلاد أسفرت عن مقتل أكثر من 24 ألف شخص وتشريد أكثر من 14 مليون آخرين، أي ما يعادل 30% من السكان. وإضافة إلى ذلك، فرّ نحو 3.2 مليون سوداني إلى الدول المجاورة بحثًا عن الأمان.

ومنذ اندلا ع شرارة الحرب في 15 أبريل 2023، يزداد الوضع قلقاً وإيلاماً، حيث يقع الأطفال فريسة للاستقطاب والتجنيد من قبل سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات التابعة لها، ويُزج بهم في جبهات القتال، مما يخلف عشرات القتلى والمشوهين يومياً حيث وثق التقرير تجنيد سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها أكثر من (٢٠٠٠٠) طفل مجند أي بزيادة خمسة اضعاف العام ٢٠٢٣ إن هذا الأمر لا يحول الأطفال الأبرياء إلى وقود للحرب فحسب، بل يدمر مستقبلهم ومستقبل السودان. ويُعتبر التسرب الحاد من التعليم أثراً مباشراً لتجنيد الأطفال في النزاع، حيث قد يقضي التجنيد تماماً على الرغبة في العودة إلى المدرسة. إن مستقبل التعليم في السودان

يقف على مفترق طرق، ويستدعي تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي لوقف الحرب وحماية الأطفال وحقهم في التعليم. ولا يزال الحصول على التعليم حلماً بعيد المنال لملايين الأطفال السودانيين، الذين يكابدون منذ سنوات لنيل هذا الحق الأساسي. ومع ذلك، تقف النزاعات المسلحة المتجددة حائلاً دون تحقيق هذا الطموح المشروع، ومع استمرار النزاع ، بات المشهد التعليمي في البلاد أكثر قتامة وإيلاماً من أي وقت مضى، حيث تُواجَه الأجيال الشابة بمستقبل مُبهم تحت وطأة حرب ضروس وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نرتكبها سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها فالأطفال يقعون يومياً فريسة للاستقطاب والتجنيد من قبل المليشيات الإرهابية التابعة لسلطات ابورتسودان العسكرية ، ويُزج بهم في أتون معارك طاحنة، ليتحولوا إلى وقود لحرب ضروس تلتهم طفولتهم ومستقبلهم. وبدلاً من أن ينعموا بفرص التعليم والتنمية، يُجبَرون على حمل السلاح والمشاركة في أعمال عنف، مما يُدمر حياتهم ويُهدد مستقبلهم.

خلفية

بدء تدمير مؤسسات الخدمة المدنية منذ البدايات الأولى لحكومة الإنقاذ حيث تم تدميرها في شهر أغسطس من عام ١٩٨٩ بعد أسابيع قليلة من الانقلاب العسكري للسيطرة على مفاصل الدولة والذي عرف بسياسة التمكين وذلك بالتزامن مع هجماتها الأولى لتدمير قطاعات الدولة السودانية عندما أطلقت الحركة الإسلامية حملات تطهير وتشريد منهجية في جميع مؤسسات القطاع العام بما فيها المؤسسات الرقابية مستهدفة جميع الموظفين والعمال والمهنيين غير الموالين للحركة الإسلامية وابدالهم بالموالين لها.

يمثل انقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي نفذه قائد سلطة بورتسودان العسكرية عبد الفتاح البرهان، بمساندة من المليشيات الإسلامية الإرهابية المتحالفة معها نقطة تحول جذرية في مسار السودان، حيث قوض بشكل كامل الفترة الانتقالية نحو الديمقراطية، وأشعل فتيل الصراع الحالي حيث تشير التقديرات إلى أن الجماعات الإسلامية المسلحة لعبت دورًا محوريًا في التخطيط للحرب وإشعال فتيلها، بهدف إعادة تشكيل المشهدين العسكري والسياسي، وتغيير موازين القوى، والسعي للعودة إلى السلطة وتقويض الحكومة المدنية. وقد تعزز نفوذهم بشكل ملحوظ في دوائر صنع القرار السياسي والعسكري في سلطة الامر الواقع العسكرية، وأصبحوا يمثلون التيار الرئيسي المعارض

للمفاوضات والتسويات السياسية ، فبدلاً من الاستجابة للضغوط الدولية والإقليمية، أصرت سلطات الامر الواقع العسكرية على التمسك بالسلطة، مما أدى إلى اندلا ع الحرب في 15 أبريل 2023.

في أكتوبر 2021، أطاح عبد الفتاح البرهان بنظام الشراكة المدنية العسكرية، منهيًا بذلك المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018. وبعد عامين من الفشل في ترسيخ شرعيته، ومواجهة رفض محلي ودولي، اضطر البرهان إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع قوى الحرية والتغيير. حيث ظلت العملية السياسية تراوح مكانها طوال عام ٢٠٢٢ عقب استقالة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك في ٢ يناير ٢٠٢٢ وفي ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ وقعت القيادة العسكرية وعدد من الأحزاب والحركات المسلحة وتم التوقيع على الاتفاق الاطاري على فترة انتقالية مدتها فقط سنتين يهدف إلى استعادة الحكم المدني. ومع ذلك، تراجع البرهان عن هذا الاتفاق، مدعومًا بتحالف مع الحركات والمليشيات الإسلامية المتشددة، مما أدى إلى اندلا ع الحرب في 15 أبريل

لقد شهدت الفترة التي سبقت اندلا ع الحرب تصاعدًا ملحوظًا في نفوذ الحركة الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية، فبعد انقلاب أكتوبر 2021، عمل البرهان على إعادة تمكين عناصر الحركة في مؤسسات الدولة، وإعادة تعيينهم في مناصب قيادية، وإعادة الممتلكات المصادرة. وقد أتاحت هذه الخطوات للحركة الإسلامية فرصة لتشكيل كتائب مسلحة منظمة، ذات هياكل قيادية مستقلة عن الجيش، وتبني موقفًا سياسيًا داعمًا للحرب، ورافضًا للمفاوضات والتسويات السلمية.

يشكل استمرار هذا النظام الانقلابي في السلطة، الذي يفتقر إلى الشرعية الداخلية ويواجه اتهامات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعلى رأسهم عبدالفتاح البرهان الذي يخضع لعقوبات لارتكابه جرائم ضد الإنسانية ترقى الى جرائم حرب عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. وتؤكد هذه الاتهامات تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي والعقوبات الأمريكية المفروضة على قياداته. علاوة على ذلك، يعكس رفض البرهان لمشاركة حكومته في مفاوضات جنيف، التي جرت برعاية دولية وأممية، تأثير القوى المتشددة داخل المؤسسة العسكرية، مثل كتائب الحركة الإسلامية ورموز النظام السابق ومليشيا البراء بن مالك.

بعد عامين على اندلا ع الحرب في السودان، يواجه قطاع التعليم أزمة غير مسبوقة تهدد بمستقبل جيل كامل من الطلاب فمن بين 19 مليون طفل في سن المدرسة، لا يتمكن أكثر من 90% منهم من الوصول إلى التعليم الرسمي،

حسب منظمة اليونيسف. وقد تسببت الحرب في إغلاق وتدمير ما يزيد على 100 جامعة حكومية وخاصة، وتحويل مئات المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين. كما أدت إلى نزوح الطلاب والمعلمين، وانقطاع الاتصالات والكهرباء، مما حال دون استئناف الدراسة في معظم المناطق. ورغم بعض المحاولات لاستئناف الدراسة في المناطق الآمنة أو عبر الإنترنت، فإن هذه الجهود ظلت محدودة بسبب المعوقات الكثيرة. ويخشى المراقبون من أن يؤدي استمرار الحرب إلى ضياع مستقبل الطلاب، وتفاقم الأزمة التعليمية في البلاد، حيث تشير التقديرات إلى تدمير 40% من المؤسسات التعليمية في الخرطوم وحدها، وقد تتجاوز النسبة 75% في مناطق الصراع الأخرى.

بعد مرور 15 شهراً على اندلا ع الحرب في السودان، يواجه قطاع التعليم أزمة كارثية تهدد بمستقبل جيل كامل من الأطفال. فقد تسببت الحرب في إغلاق المدارس وتدميرها، وتحويل بعضها إلى مراكز إيواء للنازحين. كما أدت إلى نزوح الملايين من الأطفال والمعلمين، وانقطاع الاتصالات والكهرباء، مما حال دون استئناف الدراسة في معظم المناطق. وتشير تقديرات اليونيسف إلى أن 18 مليون طفل سوداني قد فقدوا فرصتهم في التعليم بسبب الحرب، وقد يرتفع هذا العدد إلى 21 مليون طفل مع دخول الحرب عامها الثاني.

في ظل هذا الوضع المعقد، تبرز الحاجة الملحة لتشكيل حكومة مدنية تستند إلى ميثاق السودان التأسيسي، الذي يحظى بدعم واسع من مختلف القوى السياسية، كخطوة ضرورية نحو استعادة المسار الديمقراطي وتحقيق السلام المستدام في السودان.

يشكل الصراع الدائر في السودان تهديدًا جسيمًا للأمن والاستقرار الإقليميين، لا سيما في منطقة البحر الأحمر. فبالإضافة إلى التدهور الإنساني الكارثي، تساهم الممارسات الخطيرة لقيادة سلطات الامر الواقع العسكرية الانقلابية، مثل تجنيد المرتزقة من دول مجاورة وتعاونها مع جماعات متطرفة وكذا تمكين مليشيا إرهابية بالقرب من البحر الأحمر وخطوط الملاحة الدولية قد يؤدي الى تكرار سيناريوهات الحوثين خصوصا بأن سلطات البرهان تتلقى نفس الدعم من ايران، وقد تؤدي هذه الممارسات الى تأجيج الصراع وتوسيع دائرته. وتؤكد التصريحات المتناقضة لقيادة سلطات الامر الواقع العسكرية حول جهود السلام مدى عزلتها وتشبثها بالحكم، مما يعكس فشلها في إدارة الأزمة. إن استمرار الصراع ووجود فصائل مسلحة متطرفة، مدعومة بالسلاح المتقدم، يزيد من مخاطر انتشار الفوضى وتمدد النفوذ الإقليمي للجماعات المتطرفة، مثل الحركات والمليشيات المسلحة، الأمر الذي يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار المنطقة بأسرها .

مع اندلاع القتال في منتصف أبريل 2023 في الخرطوم، عاصمة السودان التي يبلغ عدد سكانها حوالي 5,941,286 نسمة وفقًا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بين السلطات العسكرية الانقلابية والمليشيات المتحالفة معها من جهة، وقوات الدعم السريع من جهة أخرى، تفاقمت الأزمة الإنسانية بشكل كبير، حيث أدى الصراع إلى تعطيل الخدمات القطاع التعليمي.

ويُعدّ قرار سلطات بورتسودان العسكرية بتنظيم امتحانات الشهادة السودانية لعام 2024 في 28 ديسمبر، قرارًا مجحفًا بحق الطلاب في المناطق المتأثرة بالحرب ومعسكرات النازحين واللاجئين، ويُعدّ حرمانًا لهم من حقهم في التعليم والجلوس للامتحانات. هذا القرار يتنافى مع الحقوق الأساسية المكفولة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كالحق في التعليم والمساواة وعدم التمييز، كما في المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تؤكدان على حق كل فرد في التعليم دون تمييز. إنّ إجراء الامتحانات في ظل الظروف العصيبة التي تشهدها معظم المدن والقرى السودانية، من عنف وتهجير قسري، يُعدّ تمييزًا واضحًا ضد الطلاب في هذه المناطق، ويُضاعف من معاناتهم الإنسانية. فالطلاب في مناطق النزاع يواجهون ظروفًا مأساوية، من قصف وتهجير وانعدام للخدمات الأساسية، ممّا يجعل التحضير للامتحانات أمرًا في غاية الصعوبة. كما أنّ النازحين في المعسكرات يعيشون في أوضاع معيشية قاسية تمنعهم من الوصول إلى مراكز الامتحانات. هذا الواقع يُعمّق الفجوة التعليمية ويحرم العديد من الطلاب من فرصتهم في إكمال تعليمهم، ويُهدد مستقبلهم. لجنة المعلمين السودانيين أصدرت بيانا أعربت فية عن قلقها من هذا القرار واعتبرته تهديدا لوحدة البلاد نسيجها الاجتماعي وأكدت ان طلاب دارفور خاصة في جنوبها يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول الى مراكز الامتحانات بسبب التمييز او النزوح كما اشارت الى ان التعليم اصبح سلاحا في الحرب معبرة عن زفضها لاستخدامة كأداة لتكريس الانقسامات

وبعد نحو عامين من حرب مدمرة في السودان، أجرت السلطة التي يقودها البرهان والمليشيا المتحالفة معه من بورتسودان، ثالث تعديل على الوثيقة الدستورية يعتبر الأكبر لما تضمنه من تبديل جوهري في بنود الوثيقة، إذ تم تعزيز سيطرة العسكريين على السلطة، بمنحهم 6 أعضاء في مجلس السيادة من أصل 9 أعضاء بما في ذلك رئيس المجلس، وفق التعديلات المنشورة في الجريدة الرسمية، واطلعت عليها (عاين).

إن القرارات المتسرعة وغير المدروسة التي اتخذتها سلطات بورتسودان العسكرية في السودان، والتي تهدف إلى تهميش وتجويع المدنيين في المناطق التي لا تخضع لسيطرتها، تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وتفاقم من الأزمة الإنسانية

المتفاقمة في البلاد هذه القرارات، التي تشمل تغيير العملة بشكل مفاجئ، وفرض امتحانات الشهادة السودانية في مناطق غير آمنة، واستخدام الغذاء كسلاح في النزاع، أدت إلى زعزعة استقرار الاقتصاد، وتدهور الوضع الإنساني، وانتهاك الحق في التعليم، وتعميق الانقسام الاجتماعي، وزيادة النزوح واللجوء، فقد أدى تغيير العملة إلى فقدان الكثير من الناس لمدخراتهم وارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية، مما أثر على قدرة الناس على شراء الغذاء والدواء والضروريات الأساسية، وتسبب في نقص حاد في السيولة النقدية وتدهور الوضع الصحي والإنساني، خاصة بين الفئات الضعيفة. كما أن قرار إجراء الامتحانات في مناطق غير آمنة يعرض حياة الطلاب للخطر ويحرمهم من حقهم في التعليم الآمن، ويؤثر على تحصيلهم الدراسي وقدرتهم على اجتياز الامتحانات، ويعرضهم وأسرهم لضغوط نفسية شديدة .

وفي بيانين صدرا في 3 و13 ديسمبر 2024، حذرت لجنة المعلمين السودانيين من العواقب الوخيمة لعقد امتحانات الشهادة الثانوية في ظل الأوضاع الحالية، مشيرة إلى أن أكثر من 60% من الطلاب، أي ما يزيد عن 570 ألف طالب، قد يُحرمون من الجلوس للامتحانات. وأوضحت اللجنة أن الامتحانات لن تشمل خمس ولايات في دارفور، وثلاث ولايات في كردفان، وأجزاء واسعة من الخرطوم والجزيرة ومناطق أخرى، وهو ما يعكس غياب العدالة في العملية التعليمية، ويضع آلاف الطلاب أمام مستقبل مجهول.

وأكدت اللجنة أن الطلاب في مناطق سيطرة الدعم السريع، مثل جنوب وغرب دارفور، يواجهون تمييزاً واضحاً، حيث مُنع أكثر من ألفَي طالب في مدينة الجنينة من الجلوس للامتحانات في تشاد، بينما يضطر طلاب آخرون في الجزيرة وأجزاء من الخرطوم إلى التنقل نحو مناطق سيطرة الجيش في رحلات محفوفة بالمخاطر. واعتبرت اللجنة أن هذه التحديات تجعل التعليم وسيلة لمعاقبة الطلاب وأسرهم بسبب أماكن إقامتهم، مما يحوّل التعليم من وسيلة لتحقيق الوحدة والسلام إلى أداة لتعزيز الانقسامات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم سلطات بورتسودان العسكرية أساليب التجويع والتهميش كأحد أسلحتها في النزاع، حيث يتم منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة وتقييد حركة المدنيين، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الصحي وانتشار الأمراض وسوء التغذية. ونتيجة لهذه الإجراءات، نزح ولجأ أعداد كبيرة من المدنيين من مناطقهم بحثاً عن الأمان والغذاء، مما زاد من الأزمة الإنسانية وتعقيداتها، وتفاقم الانقسام الاجتماعي وتعميق حالة الاستقطاب بين مختلف مكونات المجتمع السوداني، مما يزيد من صعوبة تحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

أدى تمدد مساحة الحرب من الخرطوم إلى مناطق أخرى إلى تعرض العديد من المؤسسات التعليمية للاستهداف من قبل سلطات الامر الواقع العسكرية وتحولت بعض المدارس إلى منصات لمضادات الطيران أو ثكنات عسكرية، مما أدى إلى تدميرها بشكل كامل .

في المناطق الآمنة، أصبحت المدارس ملاذاً لإيواء النازحين الفارين من ويلات الصراع. وتحولت مئات المدارس في مختلف الولايات إلى دور إيواء للنازحين، مما أدى إلى خروجها عن الخدمة التعليمية.

يعاني المعلمون في القطاع الحكومي والمدارس الخاصة من تآكل قيمة رواتبهم بسبب انخفاض سعر صرف العملة وزيادة التضخم. وتفاوتت نسبة الوفاء بأجور المعلمين بين الولايات،

هذا التقرير يتناول احصائيات وعدد من وقائع الهجمات والاعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية في السودان، ويُسلّط الضوء على الآثار المروعة لهذه الانتهاكات على واقع التعليم، والتداعيات الكارثية على الطفولة ومستقبل أجيال بأكملها. كما يكشف عن حجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية التعليمية، ويُحلّل الآثار النفسية والاجتماعية لهذه الانتهاكات على الأطفال والمجتمع السوداني كما لا يمثل هذا التقرير سرداً شاملاً لكافة الهجمات والاعتداءات التي طالت المدارس والمرافق التعليمية في السودان، ولا يحصر كافة الأنماط المتنوعة التي استُخدمت في استهدافها خلال سنوات الحرب. ومع ذلك، يقدم أبرز أنماط الانتهاكات التي تعرضت لها المؤسسات التعليمية.

المنهجية

استند هذا التقرير إلى بحوث ميدانية استقصائية شاملة، وثقنا خلالها هجمات واعتداءات مروعة طالت مدارس ومنشآت تعليمية في السودان، في سياقات متغيرة ممتدة من 15 أبريل 2023 إلى 25 فبراير 2025، إذ أقدمت قوات سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها على ارتكاب أنماط مركبة من الانتهاكات والاعتداءات الوحشية على المؤسسات والمرافق التعليمية، بما فيها الجامعات والمعاهد والمدارس. وشملت هذه الانتهاكات قصفاً جوياً مدمراً للمدارس والجامعات، وأضراراً لحقت بالمدارس بفعل الهجمات البرية، واحتلالاً للمدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، ويركز هذا التقرير بشكل خاص على الهجمات والاعتداءات التي طالت المدارس والمرافق التعليمية، مع التنويه إلى أن انتهاكات أخرى أثرت على الأطفال في سن المدرسة، مثل تجنيد

واستخدام الأطفال في النزاع وقد استندت أبحاث هذا التقرير إلى أكثر من (100) مقابلة أجراها (9) باحثين وباحثات، مع شهود عيان وذوي ضحايا، وأولياء أمور، وعاملين في مجال التعليم، لتوثيق هذه الانتهاكات المروعة كما استند على معلومات من تقارير الأمم المتحدة ولجانها والمراكز والمنظمات الدولية والمحلية المختصة بالتعليم بالإضافة الى عملية تحليل الصور والفيديوهات التي توثق تلك الانتهاكات اثناء حدوثها مباشرة .

تحديد المسئولية

بناءً على التقارير والمعلومات الموثقة، يخلص هذا التقرير إلى أن سلطات الأمر الواقع العسكرية في السودان والقوات المتحالفة معها قد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم حرب، وذلك من خلال فرض حصار خانق على المدنيين في ولايات الخرطوم والجزيرة وولايات أخرى، وتقييد وصول المساعدات الإنسانية والغذائية إليهم. حيث يرقى هذا الحصار إلى عقاب جماعي وتجويع للمدنيين، وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، وثقت التقارير هجمات عشوائية وغير متناسبة على الأحياء السكنية التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين، وتدمير المنشآت المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وقد فشلت سلطات بورتسودان العسكرية في التمييز بين المدنيين والمقاتلين، واستخدمت أسلحة دقيقة وغير دقيقة في مناطق مكتظة بالسكان، دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين. كما أنها لم تقدم أي تحذيرات أو تدابير لحماية المدنيين، مما يشير إلى تعمدها شن هذه الهجمات مع علمها بتزايد المخاطر على المدنيين. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والبروتوكول الثاني، يلزم أطراف النزاع بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنب الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

خلصت تحقيقات هذا التقرير إلى تحديد مسؤولية شاملة عن الانتهاكات والجرائم الموثقة، حيث تقع المسؤولية المباشرة على سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية بقيادة عبد الفتاح البرهان، والميليشيات المتحالفة معها ، والتي تشمل بشكل أساسي كتائب الحركة الإسلامية، وقادة درع السودان بقيادة أبو عاقلة محمد أحمد "كيكل"، وقيادة لواء البطانة، وكتائب البراء بن مالك، ومليشيا البرق الخاطف،وقطاع الشمال /فصيل مالك عقار والاستخبارات العسكرية التابعة لسلطات الامر الواقع العسكرية وقوات الشرطة السودانية واغلبها أدرجت في قوائم العار لارتكابهم انتهاكات

جسيمة ضد الطفولة في السودان تمتد هذه المسؤولية لتشمل المسؤولية الجنائية الفردية التي يتحملها عبد الفتاح البرهان، وقادة الميليشيات، والقادة العسكريون، والمرؤوسون المباشرون الذين شاركوا في التخطيط أو ارتكاب أو التحريض على هذه الجرائم، أو الذين كانوا على علم بارتكابها ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنعها أو معاقبة مرتكبيها، بالإضافة إلى المسؤولين عن نشر خطاب الكراهية والعنف الذي يساهم في تأجيج الصراع.

وقد أكدت التقارير الموثوقة استخدام سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية أسلحة متفجرة بشكل عشوائي في المناطق السكنية، بما في ذلك القصف بالبراميل المتفجرة ومتفجرات غير تقليدية، مما أسفر عن مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين، وأثار مخاوف جدية بشأن تصعيد العنف الطائفي في السودان، ونذر بتمدد الصراع إلى مناطق أخرى كما أشارت أنباء موثوقة إلى استخدام القوات المسلحة السودانية أسلحة كيميائية في هجمات متعمدة على المدنيين في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، مما يستدعي تحقيقًا عاجلًا من بعثة تقصي الحقائق المعنية بالسودان.

يتضح أن نظام العدالة في السودان يواجه تحديات جمة، مما يعيق جهود إقامة العدل والمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة من قبل قوات الامر الواقع العسكرية والمليشيا المتحالفة معهم، فقد شهد نظام العدالة الرسمي انهيارًا كامل في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك الخرطوم ، وحاليا في مناطق في وولايات الجزيرة وسنار، وذلك بسبب سيطرة بورتسودان العسكرية على المحاكم والنيابة العامة واللجنة الوطنية للتحقيق حيث اقتصرت على توجيه التهم على المواطنين المخالفين لتوجهات سلطات الجيش بتهم التعاون مع قوات الدعم السريع حيث صدرت أحكام بالإعدام والسجن في حق العديد من المدنيين بعد محاكمات سريعة في محاكمات غير قانونية تفتغر لابسط معايير المحاكمة العادلة كما تثير ملاحقة أصحاب الرأي والمعارضين السياسيين مخاوف جدية بشأن احترام الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وقد أدى استيلاء قوات الجيش السوداني والمليشيا المتحالفة معها كسلطات امر واقع عسكرية على مدينة ود مدني إلى توقف كامل لنظام العدالة في المدينة، التي كانت مركزًا مؤقتًا للنيابة العامة الاتحادية.

وفي ظل تدهور حالة الجهاز القضائي في السودان وتدخل سلطات الامر الواقع في عمل القضاء، تثار شكوك جدية بشأن حيادية واستقلالية اللجان الوطنية للتحقيق التابعة لسلطات بورتسودان العسكرية، والتي تركز جهودها بشكل

انتقائي على انتهاكات قوات الدعم السريع، متجاهلة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية وقواتها المتحالفة. هذا الانحياز الواضح يضعف مصداقية هذه اللجان، ويؤكد الحاجة إلى توسيع ولاية محكمة الجنايات الدولية، والضغط على حكومة البرهان للتعاون مع بعثة تقصي الحقائق وزيارة المناطق التي تحت سيطرتهم، حتى تتمكن من إجراء تحقيقات شاملة في جميع الانتهاكات المرتكبة، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا السياق، نشيد بترحيب وتعاون قوات الدعم السريع مع البعثة ودعوتهم لزيارة مناطق سيطرتهم.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب ما يسمى القوات المشتركة للمليشيات المسلحة، الذي يضم حركات مثل حركة تحرير السودان/جيش مني مناوي وحركة العدل والمساواة، وقوات درع السودان ومليشيات البراء بن مالك المتشددة دورًا مؤثرًا في الصراع، حيث يقدم الدعم لسلطات بورتسودان العسكرية وتجدر الإشارة إلى أن سلطات بورتسودان العسكرية، بقيادة عبد الفتاح البرهان، تعتمد على تحالفات مع جماعات مسلحة غير حكومية، وتتلقى مساعدات عسكرية من دول أجنبية، مما يزيد من تعقيد الوضع وتعدد الجهات المسؤولة عن الانتهاكات.

التوصيف القانوني

يعتبر التعليم حق أساسي من حقوق الانسان ، وتُعد جميع الانتهاكات والمخالفات الموثقة في هذا التقرير انتهاكات جسيمة للقوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وهي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي لا تسقط بالتقادم. ويشهد السودان نزاعًا مسلحًا غير دولي يخضع لإطار قانوني دولي وإنساني مُحكم، حيث يُعد القانون الدولي الإنساني (IHL) الركيزة الأساسية لهذا الإطار، ويهدف إلى حماية المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق التعليمية، وضمان المعاملة الإنسانية للمدنيين والمقاتلين، كما تشمل المصادر اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977، والقانون الدولي لحقوق الإنسان(IHRL) ، والقانون الدولي الجنائي (ICL)ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية(ICC) ، بالإضافة إلى القانون الدولي الإنساني العرفي والمعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وتلزم هذه القوانين جميع أطراف النزاع، بمن فيهم سلطات بورتسودان العسكرية، بالامتثال الكامل لأحكام القانون الدولي الإنساني، ويحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية، ويوجب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب إلحاق الضرر بهم، كما يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بما

في ذلك توفير المأوى والغذاء والدواء والرعاية الصحية، ويحظر تهجير المدنيين قسراً، ويوجب توفير المساعدة الإنسانية للمدنيين المحتاجين، ويجب احترام حقوق الإنسان الأساسية للأفراد، والتحقيق في الجرائم الدولية التي تُرتكب أثناء النزاع ومقاضاة مرتكبيها، ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس اختصاصها في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في السودان.

يُصنف النزاع الحالي في السودان بأنه نزاع مسلح غير دولي، وتنطبق قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي على سلوك الأعمال العدائية وتحمي السكان المدنيين والبنية الأساسية المدنية من الهجمات، وتنطبق المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادق عليها السودان، وتضمن اتفاقية حقوق الطفل حق التعليم للأطفال وتحمي الأطفال وفقًا لقواعد القانون الإنساني الدولي، والسودان دولة طرف في المعاهدات والاتفاقيات الدولية الهامة، ويشكل تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة أحد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وتنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في التعليم، وتوفر المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمانات للحق في التعليم للجميع، والسودان دولة طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب واتفاقية حقوق الطفل في الإسلام، وبما أن السودان من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية يجب أن يحاسبوا بموجب القانون الجنائي الدولي، وفي حالة وقوع نزاع مسلح غير دولي على أراضي أحد الأطراف المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بتطبيق الأحكام التالية كحد أدنى: معاملة الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية معاملة إنسانية، وحظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وأخذ الرهائن، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وإصدار الأحكام وتنفيذ الإعدامات دون حكم سابق، وجمع الجرحى والمرضى والعناية بهم، وضمان المعاملة الإنسانية لأولئك الذين لا يشاركون بشكل نشط في النزاع، ويحظر النقل القسري. وعلى الرغم من هذه الحماية القانونية الصريحة، تشير التقارير الموثقة إلى وقوع هجمات على المدارس في السودان خلال الفترة من 15 أبريل 2023 إلى 25 فبراير 2025، من قبل سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني ويُعرّض مستقبل التعليم في البلاد للخطر، ويستدعي تحركاً دولياً فورياً لوقف هذه الهجمات وضمان محاسبة المسؤولين عنها.

عرف القانون الدولي الإنساني الأعيان المدنية بأنها جميع الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية، وتشمل المنازل والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية ودور العبادة ومحطات المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها من المنشآت المدنية، وتعتبر

الهجمات على البنية التحتية الطبية والعاملين في المجال الصحي من أبرز الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الامر الواقع العسكرية والمليشيات المتحالفة معها، حيث ألحقت أضراراً بالمرافق الصحية ودمرتها نتيجة الغارات الجوية والقصف المدفعي، واحتلت المنشآت الطبية واستولت على الخدمات الطبية واعتدت على العاملين في المجال الصحي، ويشكل الاعتداء على حق الصحة انتهاكاً لمجموعة من الحقوق الأساسية، ويتحمل مرتكبو هذه الانتهاكات مسؤولية قانونية عن جرائم الحرب التي ارتكبوها، ويمكن مقاضاتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية، ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وضمان حماية حق المدنيين في الصحة في أوقات النزاع.

يُظهر تحليل متعمق أن سلطات بورتسودان العسكرية في السودان قد اتخذت سلسلة من الإجراءات التي أثارت مخاوف بالغة بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون. فالتعديلات التي أُدخلت على قانون جهاز المخابرات العامة لعام 2010 في فبراير 2024، منحت الجهاز صلاحيات واسعة في إنفاذ القانون وحصانة من الملاحقة القضائية، مما يثير مخاوف من إساءة استخدام هذه الصلاحيات وتقويض الحريات الأساسية. وبالتوازي، وسع المرسوم الدستوري رقم 6/2024 ولائحة الاستنفار والمقاومة الشعبية لعام 2024 من صلاحيات السلطات العسكرية، مما منحها سلطة إعلان حالة الطوارئ وتعبئة المواطنين وتسليحهم. ويُضاف إلى ذلك استمرار فرض حالة الطوارئ وإصدار أوامر طوارئ غامضة، مما يقيد الحريات دون استيفاء المعايير الدولية. وتتفاقم هذه المخاوف بسبب إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، مما يقوض مبدأ سيادة القانون. وعليه، فإن هذه الإجراءات مجتمعة تشكل تهديدًا خطيرًا لحقوق الإنسان في السودان، وتستدعي ضرورة ضمان استخدام الصلاحيات الأمنية بما يتفق مع المعايير الدولية، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات

يشهد السودان كارثة إنسانية متفاقمة جراء تصاعد وتيرة العنف الممنهج والموجه ضد خدمات الرعاية الصحية، والذي يرقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبدأت مرحلة من الدمار الشديد في السودان خصوصا بعد 2022 وتضاعفت منذ أبريل 2023 حتى الآن، وتشير التقديرات إلى وفاة حوالي ثلاثين ألف شخص بسبب القتال ومثلها بسبب نقص الغذاء والصحة وضعف البنية التحتية، ويمثل النساء والأطفال النسبة الأعلى من ضحايا الصراع. ويسلط التقرير الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سلطات الأمر الواقع العسكرية والمليشيات المتحالفة معها، ومسئوليتها عن تنفيذ غارات جوية استهدفت بشكل مباشر أو

تسببت في أضرار كبيرة للمدنيين والبنية التحتية المدنية، وقد تسببت هذه الغارات في وقوع العدد الأكبر من الضحايا المدنيين، وتدمير المرافق الصحية والتعليمية والأسواق وغيرها من الأهداف المدنية. وفي خضم تصاعد الصراع، تعرضت المرافق الصحية والبنية التحتية المدنية لأضرار كبيرة، مما أدى إلى تعطيل كامل للخدمات الصحية الأساسية وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وقد وثقت التقارير تدمير ونهب البنية التحتية الأساسية، وأدى القتال إلى نزوح أكثر من 10 ملايين شخص وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه الملايين خطر المجاعة، ووصف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية الوضع بأنه "واحد من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم"، وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى "أزمة متعددة الأبعاد كارثية" مع نزوح حوالي 11.5 مليون شخص داخليًا، وأكثر من 25 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأسفرت الهجمات عن مقتل وجرح ونهب وتدمير المرافق الصحية، وتعطيل الخدمات الطبية الحيوية، وتنوعت الهجمات بين القصف الجوي والمدفعي، والهجمات المسلحة المباشرة على المستشفيات، وعمليات النهب والتخريب، مما أدى إلى ترويع العاملين الصحيين والمرضى، وتشكل هذه الظروف الراهنة عائقاً كبيراً أمام المنظمات الإنسانية للوصول إلى الفئات المستهدفة وتقديم خدماتها، مما ينذر بكارثة إنسانية تهدد حياة الملايين من السودانيين. وعلى الرغم من الحماية التي يوفرها القانون الإنساني الدولي، فقد انتشرت الهجمات على المستشفيات في ولاية الخرطوم على نطاق واسع، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الصحة العامة، وتعمل الهجمات على المستشفيات على تعطيل الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب المخاوف المتعلقة بأمن المرضى، وإمكانية وصول المرضى إلى المستشفيات، وسلاسل التوريد المكسورة، ومعدلات التغيب المرتفعة ودوران القوى العاملة الصحية، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تدهور حاد في الوضع الصحي للسكان، وتزيد من خطر انتشار الأمراض وزيادة معدلات الوفيات.

أنماط الانتهاكات

يوثق هذا التقرير أنماطًا مروعة من الاعتداءات الممنهجة على القطاع التعليمي في السودان، والتي تنسب جميعها إلى سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، وتشمل هذه الأنماط أولاً: الهجمات المباشرة على المدارس والمؤسسات التعليمية عبر القصف الجوي والمدفعي، والهجمات البرية، والتفجيرات، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحتية التعليمية وتعطيل العملية التعليمية بشكل كامل، وثانيًا: احتلال المدارس وتحويلها إلى قواعد عسكرية، أو مراكز

احتجاز، أو مستودعات للأسلحة، مما يعرض الطلاب للخطر المباشر ويمنعهم من الوصول إلى التعليم، ويشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني، وثالثًا: تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وذلك عبر استقطابهم من المدارس والمجتمعات المحلية وتجنيدهم في الجماعات المسلحة، مما يحرمهم من حقهم في التعليم والحماية، ويعتبر جريمة حرب وانتهاكًا لحقوق الطفل، ورابعًا: العنف الجنسي في المدارس والمؤسسات التعليمية، والذي يشمل الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي، مما يخلق بيئة غير آمنة للطلاب، خاصة الفتيات، ويشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وخامسًا: الإغلاق المتعمد للمدارس والجامعات لأسباب أمنية وسياسية، مما يحرم الطلاب من حقهم في التعليم، ويشكل حرمانًا ممنهجًا من هذا الحق، وسادسًا: النزوح واللجوء القسري للطلاب والمعلمين، مما يعطل تعليمهم ويحرمهم من الوصول إلى الخدمات التعليمية، ويؤدي إلى تشتت الطلاب وصعوبة اندماجهم في أنظمة تعليمية جديدة، وسابعًا: الأثر النفسي والاجتماعي المدمر الذي يعاني منه الطلاب والمعلمون نتيجة للعنف والنزوح، والذي يشمل الصدمة والقلق والاكتئاب والخوف وفقدان الأمل، وثامنًا: التدهور الممنهج للبنية التحتية التعليمية عبر تدمير المدارس والجامعات والمرافق التعليمية الأخرى، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام، ويؤدي إلى نقص حاد في أماكن الدراسة وتدهور الظروف الصحية، وتاسعًا: النقص الحاد في الكوادر التعليمية نتيجة نزوح المعلمين أو ترك وظائفهم بسبب النزاعات المسلحة، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم ويجعل من الصعب توفير الخدمات التعليمية للطلاب.

- **أولًا: أثر الهجمات الجوية على المدارس والمؤسسات التعليمية: انتهاك للقانون الدولي الإنساني:**

تعتبر الهجمات الجوية المستمرة على الاعيان المدنية والمدارس والمؤسسات التعليمية خرق فاضح لسلطات بورتسودان العسكرية في عدم التزامها بمبادئ التمييز والتناسب حيث أدت الهجمات الجوية المستمرة الى تدمير واسع النطاق في أكثر من ١١ ولاية من اصل ١٨ ولاية ولايات السودان. فقد تضررت ٥٠% من مباني الجامعات والكليات والمدارس بشكل جزئي أو كلي، كما تم تحويل بعضها الى مراكز إيواء للنازحين ونزح 20% من المعلمين والأساتذة الجامعيين، مما أثر سلباً على جودة التعليم. ووفقاً لإحصاءات نقابة المعلمين، نزح أكثر من 8,000 معلم وأستاذ جامعي، أي ما يزيد عن 22% من الكوادر التعليمية. كما أظهرت دراسة لليونسكو عام 2023 انخفاض عدد الطلاب في الجامعات السودانية بنسبة 30% منذ بداية النزاع.

في سياق النزاع المسلح في السودان، يشكل استهداف المدارس والأعيان المحمية حماية خاصة نمطًا مقلقًا من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وفي 14 مارس 2024، ارتكبت سلطات بورتسودان العسكرية جريمة حرب مروعة بقصف مدرسة الحضرة الابتدائية الحكومية في جنوب كردفان بثلاث غارات جوية، مما أسفر عن استشهاد 14 مدنيًا، بينهم 10 طلاب ومعلمان، وإصابة 44 طالبًا آخر بجروح خطيرة وتُعد هذه الهجمات انتهاكًا صارخًا للمادة 8(2) (هـ) 1 و 3 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تجرم تعمد توجيه الهجمات ضد المباني المخصصة للتعليم.

يواجه ملايين الطلاب مصيراً مجهولاً مع استمرار الحرب التي شنتها سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها على الشعب السوداني وعسكرة الدولة المدنية التي نشدها السودانيين لعقود مضت حيث تعطلت العملية التعليمية كلياً، وتحولت مئات المدارس في المناطق الآمنة إلى معسكرات تؤوي الفارين من القتال. وتسببت الحرب في إغلاق أكثر من (100) جامعة حكومية وخاصة، وتدمير العديد من الجامعات والمعاهد العليا.

يواجه الطلاب تحديات جمة في مواصلة مسيرتهم الدراسية، حيث يعاني الكثير منهم من فقدان الاستقرار والأمن، وتدهور الوضع الاقتصادي، وتدمير البنية التحتية التعليمية. كما يواجهون صعوبات في الحصول على الدعم والمساعدة من الجهات التعليمية في السودان، حيث يتم توجيه معظم الموارد للتسليح والأمن.

وقد اضطر العديد من الطلاب إلى النزوح إلى مناطق أكثر أماناً داخل السودان أو خارجه، حيث يواجهون تحديات جديدة في التكيف مع البيئات الدراسية الجديدة، والتعامل مع الصدمات النفسية الناجمة عن الحرب، والبحث عن فرص عمل لإعالة أنفسهم وأسرهم.

ورغم هذه التحديات، يواصل العديد من الطلاب السودانيين كفاحهم من أجل مواصلة تعليمهم وتحقيق أحلامهم. فهم يؤمنون بأن التعليم هو السلاح الأقوى في مواجهة الظروف الصعبة، وأنه السبيل الوحيد لبناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولوطنهم.

وقد لعبت المراكز التعليمية التي تم افتتاحها في الخارج دوراً هاماً في استيعاب الطلاب النازحين وتوفير فرص التعليم لهم. إلا أن هذه المراكز تواجه أيضاً تحديات كبيرة، مثل التكلفة العالية، وصعوبة الحصول على الموارد التعليمية اللازمة، وتعقيد إجراءات التصديق.

تعتبر الغارات الجوية التي تنفذها سلطات الامر الواقع العسكرية والتي اسفرت عن عدد كبير من الضحايا المدنيين وتسبب النزوح الجماعي انتهاكا للقانون الدولي وقد تصل الى مصاف جرائم حرب وتشمل هذه الانتهاكات الهجمات العشوائية على المدنيين والممتلكات المدنية مان هذه الغارات المستمرة تتطلب موقفا حاسما من مجلس الامن والمجتمع الدولي وتتطلب سرعة اصدار قرار حضر الطيران وتدخلا عاجلا من مدعي عام محكمة الجنايات الدولية كون جريمة الحرب تقع ضمن اختصاصه الموضوعي.

- **ثانياً: أثر الهجمات والاشتباكات على القطاع التعليمي: تدمير ممنهج وانتهاك للحق في التعليم.**

يمثل تدمير القطاع التعليمي في السودان نتيجة تصعيد سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا التابعة لها هجماتها البرية كارثة إنسانية وقانونية شاملة؛ إذ تحولت المدارس والجامعات إلى ساحات قتال وملاجئ ، مما حرم ملايين الطلاب من حقهم الأساسي في التعليم، وتسبب النزاع في تعطيل العملية التعليمية بالكامل في مناطق عدة، كما تضرر عدد كبير من المدارس جراء القصف والتخريب، وأُجبر العديد من المعلمين على النزوح أو ترك وظائفهم، مما أدى إلى نقص حاد في الكوادر التعليمية، وأصبح كل الأطفال في سن المدرسة معرضين للارتداد للأمية والتسرب. هذا التدمير ليس مجرد خسارة مادية، بل هو انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية، واستخدام المدارس لأغراض عسكرية يشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وانتهاكًا لحقوق الأطفال التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتدمير البنية التحتية التعليمية لا يقوض مستقبل جيل كامل فحسب، بل يقوض قدرة المجتمع السوداني على التعافي وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع. وفي ظل النزاع المسلح الدائر، يبرز قلق بالغ إزاء الانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي الإنساني، والتي ترقى في كثير من الأحيان إلى جرائم حرب، حيث وثقت هذا التقرير استهدافًا ممنهجًا للمدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنشآت التعليمية. وتتسم هذه الهجمات بالاستخدام المفرط للقوة، وعدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، مما يتسبب في خسائر فادحة في أرواح المدنيين، وتدمير واسع النطاق للممتلكات، وتشريد قسري للسكان. إن استخدام سلطات الامر الواقع العسكرية المقذوفات غير الموجهة في المناطق المدنية المكتظة بالسكان، والهجمات غير المتناسبة التي تستهدف أهدافًا عسكرية في مناطق سكنية، يشكل انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ويرقى إلى جريمة حرب، كما أن استهداف البنية التحتية الاقتصادية يثير مخاوف جدية بشأن احتمال استخدامه

كسلاح لمعاقبة المدنيين وتجويعهم، وتؤكد التقارير على أن هذه الهجمات تستهدف بشكل مباشر المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتلزم قواعد القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنب الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين. ولذلك، يدعو هذا التقرير إلى توسيع عمل المحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع المناطق السودانية بما فيها مناطق سلطة الامر الواقع العسكري بالإضافة إلى ذلك، يشمل أثر الهجمات والاشتباكات البرية على القطاع التعليمي توقف العملية التعليمية، وتدمير البنية التحتية التعليمية.

- **ثالثًا: احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية: جريمة حرب وانتهاك لحقوق الأطفال.**

لقد تسبب الصراع في تعطيل تعليم عدد كبير من الأطفال، حيث تم تدمير المدارس أو إعادة استخدامها كملاجئ طارئة للنازحين، مما حوّل ساحات العلم إلى مراكز إيواء، كما لم يتقاض المعلمون رواتبهم، مما أثر على قدرتهم على إعالة أسرهم ويُهدد مستقبل العملية التعليمية. ومع ذلك، وسط هذه التحديات، هناك بصيص من الأمل، حيث أعيد فتح عدد كبير من المدارس في المناطق التي هدأ فيها الصراع، مع المزيد من الإعلانات لإعادة فتح المدارس في ولايات أخرى. هذه المبادرات تبعث الأمل في إمكانية استعادة الحياة التعليمية للأطفال السودانيين، وتُعدّ خطوة ضرورية نحو التخفيف من آثار الأزمة على مستقبلهم.

باتت العديد من المدارس عبارة عن مناطق خطرة وملوثة بمخلفات الحرب، مما يحول دون عودة الطلاب إليها. وإضافة إلى ذلك، توقفت العملية التعليمية في العديد من المدارس بسبب العمليات العدائية المتكررة. إنّ احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية وأمنية من قبل سلطات الأمر الواقع العسكرية السودانية يشكل نمطاً بارزاً من الانتهاكات المتكررة، ويُعدّ السبب الرئيسي في تحويل هذه المدارس إلى أهداف عسكرية.

يُعدّ احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، كتحويلها إلى مقرات أو ثكنات أو مخازن للأسلحة، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يشدد على ضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمنشآت المدنية، ويمنح المدارس حماية خاصة بصفتها منشآت مدنية مخصصة للتعليم. فمنذ اندلا ع النزاع المسلح في السودان، وثقت التقارير العديدة قيام سلطات بورتسودان العسكرية باحتلال أغلب المدارس، الحكومية والخاصة على حد سواء، الواقعة بالقرب من مناطق المواجهات المسلحة أو على خط التماس، وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ومقرات ومطابخ للتموين،

مما يعرض هذه المنشآت التعليمية للخطر ويحولها إلى أهداف عسكرية مشروعة، ويُعرّض حياة الطلاب والمعلمين للخطر.

إنّ هذا الاستخدام العسكري للمدارس، بالإضافة إلى تعريضها والمدنيين للخطر، يُلحق أضراراً جسيمة بالعملية التعليمية في السودان، ويحرم الطلاب من حقهم في التعليم الآمن، ويُساهم في تدمير مستقبل جيل بأكمله. فبالإضافة إلى توقف الدراسة في العديد من المدارس، فإنّ احتلال المدارس يُرسل رسالة خاطئة للأطفال، ويُشجع على تجنيدهم واستغلالهم في الأعمال العسكرية، ويُعيق عملية إعادة بناء المجتمع بعد انتهاء النزاع.

إنّ القانون الدولي الإنساني يُلزم أطراف النزاع باحترام وحماية المنشآت التعليمية، ويحظر استخدامها لأغراض عسكرية، ويُعتبر هذا الاستخدام انتهاكاً خطيراً يُعرّض مرتكبيه للمساءلة القانونية.

شهد السودان خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤ تصاعدًا مقلقًا في الاستخدام العسكري للمدارس والجامعات، مما يشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الطلاب في التعليم الآمن. ، مقارنة بعام 2022، فقد تحققت الأمم المتحدة من 11 حالة استخدام عسكري للمدارس من قبل مختلف الأطراف المتحاربة، وفي عام 2023، تصاعدت هذه الظاهرة بشكل كبير، وقد امتدت هذه الممارسات إلى مؤسسات التعليم العالي، حيث تعرضت 105 منشآت تعليمية للضرر أو التخريب منذ اندلا ع القتال في أبريل 2023. وشملت هذه المنشآت الجامعات الخاصة والعامة، والصندوق الوطني لرعاية الطلاب. ومن الأمثلة على ذلك، استخدام جماعة مسلحة مزعومة لجامعة أم درمان الإسلامية كقاعدة عسكرية، وجامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا كثكنة عسكرية. وقد تسببت هذه الأعمال في أضرار جسيمة للمنشآت التعليمية، وتعطيل العملية التعليمية، وحرمان الطلاب من حقهم في التعليم الآمن. كما خلقت بيئة من الخوف وعدم الاستقرار، مما أثر على الصحة النفسية للطلاب والموظفين. ويعد الاستخدام العسكري للمدارس والجامعات انتهاكًا للقانون الإنساني الدولي، الذي يحظر استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية. كما يتعارض مع مبادئ حماية المدنيين في أوقات النزاع، والتي تشدد على ضرورة احترام وحماية المؤسسات التعليمية.

- **رابعًا: انتهاكات أخرى للمدارس والمؤسسات التعليمية: تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي**

تحولت المدارس والمؤسسات التعليمية في السودان إلى ساحات حرب، حيث تتحمل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها المسؤولية المباشرة عن سلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي دمرت مستقبل جيل كامل.

فبالإضافة إلى تلوثها بمخلفات الحرب وتحولها إلى مناطق خطرة، أصبحت المدارس أهدافًا عسكرية بسبب احتلالها واستخدامها لأغراض عسكرية وأمنية من قبل سلطات الأمر الواقع العسكرية.

هذا الاحتلال لم يقتصر على تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة، بل شمل أيضًا زراعة الألغام بالقرب منها، والاقتحامات المسلحة، مما يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أدى هذا التدمير الممنهج إلى توقف العملية التعليمية في العديد من المدارس، وحرمان ملايين الأطفال من حقهم في التعليم.

لم تقتصر الانتهاكات على ذلك، بل شملت أيضًا تجنيد الأطفال القسري، حيث وثق التقرير تجنيد سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها لأكثر من 20,000 طفل، أي بزيادة خمسة أضعاف مقارنة بعام 2023. هذا التجنيد القسري لا يحول الأطفال إلى وقود للحرب فحسب، بل يدمر مستقبلهم ومستقبل السودان بأكمله، ويؤدي إلى تسرب حاد من التعليم. م يقف تأثير الحرب في النصف الثاني من عامها الثاني على التعليم، بل امتد إلى تهديد حياة آلاف الأطفال، وتقول «يونيسيف» إن نحو 72 في المائة من ضحايا الانتهاكات من قتل وتشويه وعنف جنسي وتجنيد، «هم أطفال»، وإن عشرات الآلاف منهم معرَّضون للموت جوعاً وبسوء التغذية.

كما تسبب النزاع في تدمير البنية التحتية التعليمية، بما في ذلك المطابع التعليمية التي كانت تطبع الكتب المدرسية، مما كان له تأثير مدمر على استمرارية التعليم. وقد أدى هذا التدمير إلى إغلاق جميع المدارس تقريبًا في جميع أنحاء البلاد، مما أثر على 19 مليون طفل إضافي، بمن فيهم 5 ملايين في الولايات المتضررة من الصراع و لم يقف تأثير الحرب في نهاية عامها الثاني على التعليم، بل امتد إلى تهديد حياة آلاف الأطفال، وتقول «يونيسيف» إن نحو 72 في المائة من ضحايا الانتهاكات من قتل وتشويه وعنف جنسي وتجنيد، «هم أطفال»، وإن عشرات الآلاف منهم معرَّضون للموت جوعاً وبسوء التغذية.

وفي ظل هذه الظروف المأساوية، تحولت المدارس إلى ملاجئ للنازحين، حيث تم توثيق 193 مدرسة تعمل كملاجئ طارئة. كما لوحظت زيادة في استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية في عامي 2023 و2024، مما أدى إلى تدمير وإلحاق أضرار بمئات المنشآت التعليمية وإغلاقها المؤقت أو الدائم وفقدان شهور من التعلم.

وقد تأثر قطاع التعليم أيضًا بالكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات، ففي عام 2022، تم إغلاق أكثر من 400 مدرسة بسبب الفيضانات، مما أثر على ما لا يقل عن 138000 طالب. وبعد اندلا ع الصراع في أبريل 2023، أغلقت جميع المدارس في السودان، وتم استخدام العديد منها كملاجئ للنازحين. وفي 12 ولاية تأثرت ب باتت العديد من المدارس عبارة عن مناطق خطرة وملوثة بمخلفات الحرب، مما يحول دون عودة الطلاب إليها. وإضافة إلى ذلك، توقفت العملية التعليمية في العديد من المدارس بسبب العمليات العدائية المتكررة.

- **خامسًا: أزمة إنسانية غير مسبوقة ونزوح ولجوء واسع النطاق: تأثير مدمر على الحق في التعليم.**

أدت الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في السودان، التي تفاقمت منذ اندلا ع الصراع في منتصف أبريل 2023، إلى تدمير ممنهج للحق في التعليم، حيث تتحمل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها المسؤولية المباشرة عن هذه الكارثة. فقد أُجبر أكثر من 11 مليون شخص على النزوح واللجوء، مما جعل السودان يحمل الرقم القياسي لأكبر عدد من النازحين داخليًا وأهم أزمة نزوح للأطفال على مستوى العالم. هذا النزوح القسري أدى إلى حرمان حوالي 11 مليون طفل سوداني من التعليم، بينهم 3.6 ملايين يواجهون خطر العودة إلى الأمية، خاصة الأطفال في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي.

تسببت الحرب في تعطيل عمل آلاف المعلمين وعدم صرف رواتبهم، فضلاً عن الآثار النفسية الوخيمة التي خلفتها الهجمات المستمرة على الطلاب. ووفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل في السودان فان السودان يمر بأوضاع بالغة السوء في ما يخص تحقق الأمن الغذائي حيث يعاني أكثر من 25 مليون سوداني من الجوع الحاد (المرحلة الثالثة لانعدام الأمن الغذائي، بينما من المتوقع ان يصل أكثر من 8 مليون شخص للمرحلة الرابعة (الطوارئ) وقد بلغ عدد الاشخاص الذي وصلوا الى المرحلة الخامسة حوالي 755 الف شخص حيث يهدد شبح المجاعة 14 منطقة في السودان ووفق تقرير لعام 2024 الصادر عن منظمة الرؤية العالمية أزمة انعدام الأمن الغذائي الشديدة في السودان، والتي تفاقمت بسبب الصراع المستمر منذ أبريل 2023. ويسلط الضوء على أن أكثر من نصف سكان السودان يواجهون مستويات أزمة من الجوع، مع وجود 14 منطقة معرضة لخطر المجاعة .

وقد تأثرت 8 ولايات سودانية بشكل مباشر، مما أدى إلى تعليق الخدمات التعليمية إلى أجل غير مسمى في جميع الولايات المتضررة. وقد تخلى 6.4 مليون طفل مُسجّل في المدارس في هذه الولايات عن تعليمهم، وتأثرت حوالي 10300 مدرسة بشكل مباشر، أي ما يزيد عن 50% من إجمالي المدارس في السودان.

بالإضافة إلى ذلك، نزح أكثر من 3.5 مليون شخص داخليًا منذ بداية النزاع، بينهم أكثر من مليون طفل في سن المدرسة، وتم توثيق 193 مدرسة تعمل كملاجئ طارئة للسكان النازحين. كما لوحظت زيادة في استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية في عامي 2023 و2024، حيث تم استخدامها كقواعد أو ثكنات أو مخازن للأسلحة، مما أدى إلى تدمير وإلحاق أضرار بمئات المنشآت التعليمية وإغلاقها المؤقت أو الدائم وفقدان شهور من التعلم.

وتحصي لجنة المعلمين السودانيين (1245) مدرسة تحولت إلى مركز إيواء للنازحين، منها 154 مدرسة في ولاية نهر النيل، و 23 بولاية سنار، وفي ولاية كسلا 57 وفي ولاية الجزيرة 501، بينما يشغل النازحون في ولاية النيل الأبيض 510 مدرسة.

- **سادسًا: إغلاق المدارس والجامعات: حرمان ممنهج من الحق في التعليم وتأثير مدمر على الطلاب**

مع استمرار إغلاق المدارس وتصاعد الاعتداءات من قبل سلطات الأمر الواقع والميليشيات المتحالفة معها، يواجه الطلاب في السودان مخاطر جمة في طريقهم إلى المدرسة، تتراوح بين الاشتباكات المسلحة والمضايقات ومحاولات الاختطاف، مما يجعل الوصول الآمن إلى المدرسة تحديًا كبيرًا. ففي حين أن نسبة الطلاب الذين تعرضوا لمخاطر فعلية في طريقهم إلى المدرسة بلغت 30%، فإن هذه النسبة لا تعكس حجم المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها الطلاب، خاصةً في ظل تصاعد العنف الممنهج ضد الفتيات، الذي يشكل انتهاكًا صارخًا لحقهن في التعليم المكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. ولا يزال لدى نسبة كبيرة من الطلاب شعور بالخوف من مخاطر انتشار المظاهر العسكرية والحواجز الأمنية ونقاط التفتيش في طريق المدرسة، مما يشكل انتهاكًا لحق الأطفال في بيئة تعليمية آمنة ومحمية، وهو حق يكفله القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تسبب النزاع في توقف 80% من الطلاب عن الدراسة لفترات متفاوتة، وصلت في بعض الأحيان إلى عامين دراسيين كاملين، ولم يتمكن معظمهم من الالتحاق بمدارس بديلة، مما يشكل انتهاكًا لحق الطلاب في التعليم الذي

يكفله القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أثر النزاع سلبًا على الوضع الاقتصادي للأسر، مما يهدد بتسرب المزيد من الطلاب من التعليم، مما يعد انتهاكًا لحق الطلاب في مستوى معيشي لائق يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد اضطر المتسربين لترك المدرسة بسبب الظروف المادية الصعبة، وقد تسبب النزوح في تعطيل تعليم 60% من الطلاب النازحين، وقد عانى المعلمون من تأثيرات اقتصادية ونفسية واجتماعية وأمنية سلبية، ولكنهم يرون أن التقليل من تأثير النزاع على التعليم يتوقف على توفير بيئة آمنة ودعم نفسي ومادي وتوعية مجتمعية، والكف عن تسييس التعليم من داخل المدارس ومنع سياسة تجنيد الأطفال، التي تشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني. إن هذه الانتهاكات الممنهجة لحقوق الطلاب والمعلمين في السودان تتطلب تدخلًا دوليًا عاجلًا لحماية المدنيين وضمان حقهم في التعليم.

- **سابعًا: الآثار المدمرة للهجمات على التعليم: تدهور البنية التحتية، حرمان من الحقوق، وتهديد لمستقبل الأجيال.**

وقد تأثر قطاع التعليم بشكل كبير جراء هذا الصراع، حيث تم إغلاق المدارس والجامعات، وتضرر العديد منها بسبب القتال. وقد وثق التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات العديد من الهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين، بما في ذلك استخدام المدارس كملاجئ للنازحين، والهجمات المسلحة على المدارس، واعتقال واحتجاز العاملين في مجال التعليم. وقد أدت هذه الأحداث إلى حرمان الطلاب من حقهم في التعليم الآمن، وتفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد.

تسببت الهجمات الجوية التي يشنها الجيش السوداني على التعليم في آثار مدمرة على الطلاب والمعلمين والمجتمع السوداني بشكل عام، حيث أدت الهجمات إلى مقتل وإصابة العديد من الطلاب والمعلمين و تضررت العديد من المدارس والجامعات بشكل كبير أو تدمرت بالكامل واضطر ملايين الطلاب إلى التوقف عن الدراسة، وحرموا من حقهم في التعليم ونزح العديد من الطلاب والمعلمين من منازلهم ومدنهم، مما أدى إلى تشتت الأسر والمجتمعات وتعرض الطلاب والمعلمون لصدمات نفسية عميقة نتيجة للعنف الذي شهدوه بالإضافة إلى الهجمات على التعليم،

أمثلة على الهجمات على التعليم

يواجه السودان أزمة إنسانية معقدة، حيث يعاني الملايين من نقص في الغذاء والمياه والرعاية الصحية. وقد أدى النزاع إلى نزوح أكثر من 7.1 مليون شخص داخليًا، وتضاعف عدد النازحين منذ اندلا ع الصراع. كما يواجه الأطفال خطرًا متزايدًا، حيث نزح أكثر من مليون طفل في شهرين فقط، ويواجه 12 مليونًا انقطاعًا عن التعلم.

- في عام 2023، حددت الشبكة العالمية لحماية التعليم من الهجمات ما لا يقل عن 17 حادثة تتعلق بالاستخدام العسكري للمدارس والجامعات في السودان.
- في الفترة ما بين 15 أبريل و20 يونيو 2023، احتل 2000 نازح أربع مدارس في شمال دارفور.
- في حوالي 18 مايو 2023، تعرض مدرسة خالد بن الوليد الثانوية في مدينة نيالا المدرسة لهجوم من قبل مقاتلي القوات المسلحة السودانية.
- في إقليم كردفان، نزح 2.5 مليون طفل مع عائلاتهم، وهي أكبر حالة نزوح للأطفال على مستوى الأقاليم السودانية و تشير التقارير إلى أن حوالي 10 آلاف مدرسة في الخرطوم وحدها توقفت عن العمل، وتعرض بعضها للقصف والنهب ونزح أكثر من 9 ملايين شخص بسبب الحرب، مما أثر على التحاق الأطفال بالمدارس ويعاني النازحون من ظروف معيشية صعبة، مما يجعل التعليم ترفاً بالنسبة لهم ويجعل استمرار القتال من الصعب على الأطفال العودة إلى مدارسهم وغادر العديد من المعلمين البلاد بسبب الحرب، مما فاقم من أزمة التعليم.
- **إعدام مدير تعليم في أم روابة: جريمة وحشية تتهم الجيش السوداني**

في 31 يناير 2025، شهدت مدينة أم روابة بولاية شمال كردفان جريمة وحشية، حيث تم إعدام الأستاذ أحمد الطيب عبد الله، مدير التعليم بالمحلية وأحد قيادات حزب الأمة القومي في المدينة، ذبحًا على يد قوات بورتسودان العسكرية ، وذلك بعد يوم واحد من سيطرة الجيش على المدينة. وقد أفاد شهود عيان بأنهم شاهدوا عناصر من الجيش ومليشيات كتائب البراء يقتادون الأستاذ الطيب ، قبل أن يعثروا على جثته مشوهة وآثار الذبح واضحة عليها. وقد ادان حزب الامة القومي **هذه** الجريمة كما أدانت منظمة مناصرة ضحايا دارفور الجريمة[1] ، وأعلنت عزمها إجراء تحقيق شامل وإصدار تقرير مفصل حول هذه الجرائم، محملة الجيش ومليشيات كتائب البراء المسؤولية الكاملة. كما ناشدت المنظمة مجلس الأمن الدولي بالتدخل العاجل لحماية المدنيين في المنطقة.

- **مجزرة قرية الهدرا: طائرات الجيش السوداني تقصف مدرسة وتقتل تلاميذ ومعلمين في جبال النوبة** [(2)]

في يوم الخميس 14 مارس 2024 استهدفت طائرات بورتسودان العسكرية قرية الهدرا بمقاطعة دلامي في إقليم جبال النوبة، جنوب كردفان، بقصف جوي عنيف أدى إلى استشهاد 11 تلميذاً ومعلمين اثنين، وإصابة 45 آخرين، غالبيتهم من الأطفال. وقد وقعت المجزرة في تمام الساعة الثامنة والنصف صباح الخميس 14 مارس 2024، عندما أقدمت طائرة حربية من طراز "أنتنوف" تابعة لقوات بورتسودان العسكرية على إلقاء أربعة براميل متفجرة على القرية، سقط أحدها مباشرة على المدرسة الابتدائية. وقد وصف شهود عيان من داخل القرية لحظات الرعب التي عاشوها، حيث كانت الطائرات الحربية تلقي حممها على الأحياء السكنية والمدارس، مخلفة وراءها دمارًا شاملاً وجثثًا متناثرة. وقد أفاد عبد الله علي، ولي أمر الطفلة محاسن، بأن ابنته البالغة من العمر 13 عامًا أصيبت بشظية في خدها الأيمن، وأنها بحاجة إلى فترة علاج طويلة، وأنها ترقد حاليًا في مستشفى توجر. كما أفاد عبد الله علي بإصابة ابن أخيه محمد سليمان (14 عامًا) في يده اليسرى، وابن أخته أحمد (12 عامًا) في كتفه. وقد أكدت رانيا ونزا، سكرتير الإعلام والناطق الرسمي باسم حكومة إقليم جبال النوبة، أن القصف استهدف المدارس ومواقع مياه الشرب، وأن من بين المصابين بجروح خطيرة: عبد الله مفرح (إصابة في الظهر والبطن)، وأحمد حسن أبكر (كسر في اليد اليسرى)، والحاج عبد الله جمبو (كسر في الرجل)، وأنفال النور كجو (9 أشهر) (كسر في الرجل اليمنى واليد اليسرى)، وديدان آدم علي جمبو (إصابة في الرأس). وقد أكد النور كجو، والد الطفلة أنفال، أن الطائرات أطلقت أربع قذائف، وأن القذيفة التي أصابت المدرسة ومنطقة المضخات كانت الأكثر تدميرًا. وقد أكدت مصادر محلية أن القصف تزامن مع قصف استهدف قرى القنيزية والكرقل

وهبيلا، مما أسفر عن استشهاد خمسة مدنيين آخرين هم: مايكل عبد الرحمن، ومنير الكرسي تربيتي، وآيزك الكرسي تربيتي، وحزقيل الصادق، وداريوس إبراهيم تيجاني. وقد أثار هذا القصف الجوي على المدرسة الابتدائية موجة غضب واستنكار واسعة النطاق، ودعوات إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في الحادث، وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

الاستنتاجات

يستخلص التقرير أن السودان يواجه أزمة متعددة الأبعاد، تتطلب تحركًا دوليًا عاجلاً وحاسمًا، حيث تُحمّل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها المسؤولية المباشرة عن تدمير مستقبل جيل كامل. فمع استمرار النزاع المسلح، تشير التقارير الموثقة إلى تضرر وتدمير آلاف المدارس والجامعات، وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة، مما يعرض الطلاب للخطر المباشر ويحرمهم من حقهم في التعليم الآمن. وقد أدى هذا التدمير الممنهج إلى نزوح أكثر من مليوني طفل سوداني من المدارس، من بينهم 1.4 مليون طفل نزحوا داخليًا، مما يهدد مستقبلهم ومستقبل البلاد بأكملها. وتتفاقم الأزمة مع تصاعد الانتهاكات المروعة ضد الأطفال في مناطق النزاع، حيث أدرج الأمين العام للأمم المتحدة سلطات بورتسودان السودانية والميليشيات التابعة لها على "قائمة العار" لارتكابها جرائم بشعة بحق الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في العمليات العسكرية، وتستمر الهجمات المتعمدة على المدارس والمرافق التعليمية، مما يعيق العملية التعليمية بشكل كامل ويحرم الطلاب من حقهم الأساسي في التعليم الآمن. إن استخدام المدارس لأغراض عسكرية من قبل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ويعرض هذه المؤسسات التعليمية للخطر المباشر، ويجعلها أهدافًا

عسكرية مشروعة، مما يزيد من تدهور الوضع التعليمي الكارثي، كما أن انعدام المساءلة عن هذه الانتهاكات المرتكبة ضد المدارس والمرافق التعليمية يشجع على تكرارها، ويؤكد على استخفاف سلطات الأمر الواقع بحقوق الطلاب والمعلمين. وفي ظل الأزمة الإنسانية المتفاقمة في السودان، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يزداد الوضع التعليمي سوءًا، وتصبح فرص الحصول على التعليم شبه مستحيلة. ومن ناحية أخرى، تشهد البلاد حملة قمع ممنهجة تقودها سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، وتستهدف الطلاب والأكاديميين والمعلمين، وتستخدم الاعتقالات التعسفية والتعذيب والتهديد لإسكات الأصوات المعارضة، مما يكشف عن طبيعة هذه السلطات الاستبدادية وانتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، يتصاعد خطاب الكراهية التحريضي، خاصة في وسائل الإعلام المرتبطة بالحركة الإسلامية، والذي يستهدف فئات عرقية ودينية معينة، ويهدد بتقويض النسيج الاجتماعي، ويشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، كما أن الخطاب العنصري الذي يروج له قادة سلطات الأمر الواقع العسكرية، وعلى رأسهم ياسر العطا وأبو عاقلة كيكل وقيادات كتائب الحركة الإسلامية، والذي يستهدف قبائل سودانية بأكملها، ينذر بعواقب وخيمة على وحدة البلاد واستقرارها، كما أن القرارات العنصرية التمييزية المتسرعة بخصوص امتحانات الثانوية العامة قد حرمت ملايين الأطفال من حقهم في أداء الامتحانات، ومن القرارات التي أثرت على السكان والموظفين والمعلمين قرار فصل العملة، والذي قضى على ما تبقى من أمل لعودة المعلمين لمزاولة عملهم بسبب تدهور سعر العملة وكذا حرمان مناطق واسعة من تداول العملة مما نتج إلى تقسيم السودان. وفي خضم هذه الأزمات، يعاني قطاع التعليم من دمار كارثي غير مسبوق، حيث تم تدمير آلاف المدارس والجامعات، واستخدام بعضها لأغراض عسكرية، ونزح ملايين الأطفال من المدارس، مما يهدد مستقبل جيل كامل، وتفاقم الأزمة الإنسانية يزيد من صعوبة الحصول على التعليم.

التوصيات

1. يجب على سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها في السودان الاستجابة لدعوات الوقف الفوري والشامل لجميع أشكال العنف، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المناطق المدنية، والقصف الجوي والمدفعي، والهجمات البرية، والتفجيرات، والامتناع عن التمركز في المناطق السكنية أو استخدام الأهداف المدنية لأغراض عسكرية. كما يجب تحييد المستشفيات والمدارس والمؤسسات التعليمية بشكل كامل، وعدم استهدافها أو استخدامها عسكرياً، وإخلاء المدارس المحتلة بشكل فورا.
2. يجب الالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وتجنب الهجمات غير المتناسبة، والكشف عن إجراءات حماية المدنيين.
3. يجب وقف إطلاق الرصاص الحي العشوائي، والتعرض للمنظمات الإغاثية، والإعدام خارج القانون، وتجنيد الأطفال. يجب إنهاء حصار المدن، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وضمان الإخلاء الآمن للمدنيين، وإجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في جميع الهجمات على المدنيين والمنشآت المدنية، وتقديم المسؤولين عنها للعدالة.
4. يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة للاستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة في السودان، بما في ذلك السماح لبعثة تقصي الحقائق المعنية بالسودان بالعمل دون قيود، وتوسيع ولاية المحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع الأراضي السودانية، وزيادة الجهود الإنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب السوداني، وتوفير الدعم الشامل للمتضررين من النزاع، بما في ذلك الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي.
5. يجب الضغط على سلطات الامر الواقع العسكرية والمليشيا التابعة لها للامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسهيل وصول المنظمات الإنسانية دون عوائق،
6. ندعو مجلس الأمن الدولي الى توسيع ولاية لجنة العقوبات المفروضة على السودان، والتي أنشئت بموجب القرار 1591 لعام 2004، لتشمل جميع الأراضي السودانية، وتفعيل آليات المساءلة الدولية لمحاسبة المتورطين في هذه الجرائم، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.
7. يجب على سلطات الامر الواقع العسكرية والمليشيا المتحالفة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العسكرية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين تم تجنيدهم وتسريحهم.